المهندس سامح مصطفى زكى عضو شعبة المستوردين بغرفة تجارة القاهرة يؤكد ان حماية المنتج الوطنى تعد واجبة في حالة قدرتها على تغطية الاحتياجات المحلية بصورة كاملة وجودة مرتفعة.

26 Aug. 2008 الثلاثاء ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨

ملف من إعداد ـ ناهد إمام

ما هى حدود الالتزام بآليات السوق والعرض والطلب والاقتصاد الحر؟

فتح باب الاستيراد على مصراعيه

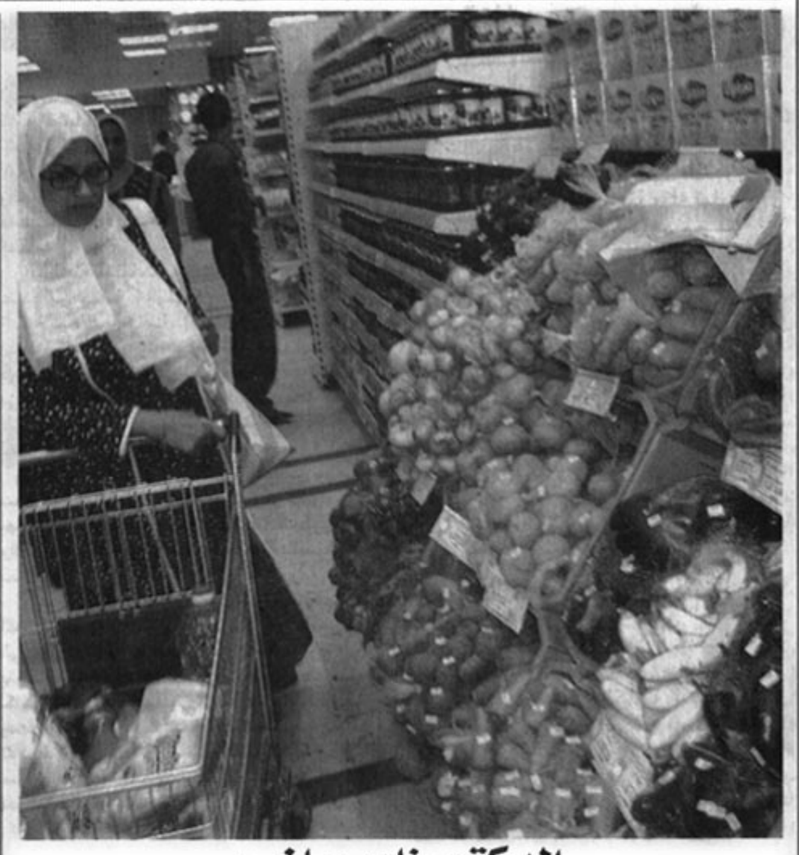

هل بلغت الصناعة الوطنية «سن الرشد»؟

الازمات المتتالية فى السلع والمنتجات وارتفاع أسعارها عالميا ومحليا ونقص المعروض من المواد الغذائية والاستراتيجية أدى لتدخل معظم الحكومات سواء فى الدول التى تنتهج النظام الرأسمالى أو الاشتراكى أو الشيوعى.. فهناك من قامت بدعم المزارعين وأخرى بالاستيراد وثالثة بدعم منتجاتها الوطنية بفرض قيود على أسواقها.. ومثل كل بلاد العالم قامت الحكومة المصرية باتخاذ قرارات لضبط الاسواق وكبح جماح الأسعار ومحاربة الاحتكار والتخفيف على المواطنين وضمان توافر الغذاء والسلع الأساسية.. ولم تتردد وزارة التجارة والصناعة فى استخدام اللوائح والقوانين فى فرض رسوم اغراق أو تحويل من تتهمه من الشركات بالاحتكار الى النيابة إلى جانب فتح باب الاستيراد على مصراعيه فى سلع معينة ووقف تصدير منتجات اخرى مثلما حدث عند وقف تصدير الارز والسماح باستيراد الحديد وفرض رسوم اغراق على الأقلام الرصاص وغيرها.. وهذه الاجراءات جعلت الجدل يثار حول قضية شائكة هى هل نفتح باب الاستيراد على مصراعيه أم نغلقه بالضبة والمفتاح.. وهل مازالت صناعتنا الوطنية فى حاجة الى حماية أم بلغت «سن الرشد» وتستطيع منتجاتنا المنافسة.. وهل الاستيراد فى صالح المنتجين والصناع أم انه لارضاء المستهلكين وهل نستورد كل شىء أم نستغنى عن المنتج الموجود له بديل وطنى.. وهل الاستيراد او وقفه هو الطريقة الوحيدة المناسبة لكسر الاحتكار وضبط الأسواق.. وهل ذلك يخالف الاتفاقيات التجارية الدولية .. وكيف نحافظ على مصانعنا وعمالنا وفى نفس الوقت لانتعرض لعقوبات من منظمة التجارة العالمية؟

«بيزنس اليوم» فتحت ملف الاستيراد وهل نقيده أم لا؟ لتجيب هذه الأسئلة المطروحة بين الخبراء ورجال الاعمال فهناك من يؤيد الغلق «بالضبة والمفتاح» لحماية الصناعة الوطنية التى يعتبرها مازالت وليدة ولم تبلغ «سن الرشد» .. وهناك من يرفض ذلك بل ويعتبر عدم السماح باستيراد اى سلعة هو ردة عن الاقتصاد الحر.. وبينهما فريق ثالث يتجه الى التوازن فهو مع تحرير التجارة فى السلع التى ليس لها بديل وطنى أو يوجد بها احتكار، ويقف بقوة مع منع اى سلعة «تغرق» منتجاتنا المحلية.. أصحاب الفريق الأول قالوا ان الدعوة لوقف الاستيراد هى «مجرد تهريج» فكيف يحدث ذلك ونحن مازلنا لم نحقق الاكتفاء الذاتى فى معظم المواد الغذائية بل ان استيرادنا لزيوت الطعام يصل إلى ٩٥٪ .. وأصحاب المنح يقولون ان شركاتنا ومصانعنا تخسر وملايين العمال يتضررون فأغلقوا الأبواب خاصة فى الصناعات المعدنية والأخشاب.. فريق الوسط يرى ان الأهم هو تفعيل قوانين الدعم والاغراق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار ثم ترك الأسواق لاننا لو أغلقناها فستكون المعاملة بالمثل ولن نجد لصادراتنا اسواقا على ان يكون الاستثناء فى الحالات التى تمس المواطنين والغذاء والأمن.

الدكتور نادر رياض:

الأولوية لتطوير الصناعات الوطنية

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس ادارة شركة «بافاريا مصر» ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس لجنة الصناعات الهندسية بجهاز حماية المستهلك يرى أن القضية ليست فى تقييد العملية الاستيرادية ولكن المهم هو اعطاء الأولوية لتطوير وتنمية الصناعات الوطنية من خلال وضع هدف استراتيجى أمام تلك المصانع يتمثل فى توجيه الانتاج للسوق المحلية وايضا التوجه نحو التصدير واختراق اسواق جديدة لان تحقيق الهدف الاخير سيجعل ذلك المنتج على قدر كبير من المنافسة سواء الداخلية أو الخارجية.

إضافة الى نقطة هامة فان الدعوة لتقنين الاستيراد تعنى فرض نوع من الاحتكار الداخلى نتيجة غياب المنافسة الخارجية والتى ستولد فرض منتج معين بمواصفات محددة على المستهلك لابد من شرائه حيث لايوجد البديل المنافس له.

وأكد أن التوجه الجديد هو ضرورة اتجاه الصناعات المختلفة نحو ارضاء العميل بحيث لايقدم اى شكوى من السلع المقدمة سواء من حيث الجودة والمواصفات كذلك من حيث المستوى السعرى لان ارتفاع السعر للمنتج الوطنى لابد أن يولد شكوى لديه خاصة اذا كان البديل المستورد له نفس المواصفات والمقاييس ولكنه منخفض سعريا.

وأشار إلى أن الدعوة للتحديث والتطوير لدى المصانع الوطنية ترتبط بصورة كاملة بخطط التوسع فى التدريب والتأهيل الافقى والرأسى للعمالة التى تمثل المحرك الأساسى فى التطوير.

مجسن التاجورى:

صناعة الأخشاب تحتاج إلى حماية

محسن التاجورى نائب رئيس شعبة المنتجات الخشبية بغرفة تجارة الأثاث يرى أن هناك بعض الصناعات الوطنية تحتاج إلى وجود حماية شديدة لها نتيجة عدم قدرتها على منافسة الاغراق الخارجى والذى يهدد تلك الصناعات بصورة ملموسة ومن اكثر الأمثلة الحية على الحاجة لحماية صناعة الاخشاب فى مصر حيث ادى ارتفاع مستويات الاسعار فى الاسواق العالمية وانتكاساتها على السوق الداخلية ان اصبح تجار الاخشاب فى مأزق نتيجة عدم توافر الخامات المطلوبة للتصنيع وكانت النتيجة احجام نسبة من المستوردين عن الاستيراد لتلبية احتياجات السوق وكذلك فان التجار يعانون من نقص المادة الخام مما اسفر عن اغلاق شركات ومحلات وورش حوالى ١٠٪ من العاملين فى تلك التجارة وتحولوا الى التعامل فى المنتج الصينى.

تام التصنيع خاصة بالنسبة للأثاث لتحقيق ردود سريعة لرأس المال خاصة أن اسعاره تنخفض عن مثيله المحلى بنسبة تصل الى ١٠٪.

وأكد أن هناك حاجة لرفع قضية إغراق فى هذه الحالة على الأثاث الصينى لالحاق الضرر بالمنتج المحلى وايضا عدم توافر المواصفات المطلوبة والجودة فى المنتج الصينى ويتطلب زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على تلك التجارة والواردة من الخارج.

المهندس نبيل فريد حسانين:

العدالة فى المنافسة أهم من الحماية

المهندس نبيل فريد حسانين رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات يقول ان الصناعة الوطنية تحتاج الى المساندة والدعم لتطويرها وتنميتها وليس الضغط عليها وتعريضها للعديد من النكسات من خلال فتح باب الاستيراد على مصراعيه دون ضوابط وبشكل ينطبق عليه الاسراف وتبنى النظرة الخاطئة المتمثلة فى ان المستورد هو الأفضل.

وأشار إلى أن الصناعة لاترغب فى حماية من الدولة ولكن المطلوب هو العدالة فى المنافسة مع الآخرين وفى هذه الحالة ستظهر قدرات الصانع المصرى بمهاراته وملكاته وامكانياته وسيكون قادرا على مواجهة التحدى

وقال ان المقارنة بين المنتج الوطنى ومثيله المستورد تعد مقارنة ظالمة خاصة اذا كانت تلك السلع تحظى بدعم من دولها.

وأوضح ان الصناعة الوطنية بدأت تشهد الدعم والتطوير والتحرر من الكثير من العراقيل خلال السنوات الثلاث الاخيرة وهذا ما تؤكده الاحصاءات حيث حققت الصناعة خلال الربع الأخير من العام الماضى معدل نمو ٨.٨٪ وهذه النسبة كانت اقل من ٣٪ قبل ثلاث سنوات كما ان الاستثمارات الصناعية تضاعفت اكثر من ٨ مرات وبلغت ٤٢ مليار جنيه وكانت من قبل حوالى ٥ مليارات جنيه فقط وبلغت الصادرات السلعية غير البترولية العام الماضى ١٤ مليار دولار مقابل ٤ مليارات دولار فقد قبل ٣ سنوات كما ان الصناعة الوطنية تشغل حاليا حوالى ٢٧ مليون متر مربع أراض صناعية مرفقة خصصت لـ ٤ آلاف مشروع صناعى جديد.

وأكد ان محاربة الصناعة الوطنية بمثيلتها الاجنبية يعنى تهديد ٩ملايين عامل فى القطاع الخاص الصناعى فقط.

واتضح ان هناك حوالى ١٤ مليار دولار تخسرها شركات الصناعات المعدنية بسبب تشجيع الاستيراد مشيرا الى وجود ١٩ شركة بقطاع الصناعات الهندسية تعمل فى تصنيع الطلمبات والأوناش تقدمت مؤخرا بشكوى لغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات ضد الشركة القابضة لمياه الشرب لعدم تطبيق القرار الخاص بمنع استيراد اى منتجات او معدات لها مثيل فى السوق المحلية.

محمد شكرى:

نحتاج إلى «وقفة مصرية» للتأمل

محمد شكرى نائب رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات يرى أن هناك حاجة للنظر إلى المتغيرات التى يشهدها العالم الذى يمر بمرحلة لم يتجاوزها منذ ١٥ عاما وتعد غير تقليدية فالمشكلة ليست فقط فى رفع مستويات الأسعار ولكن انخفاض حجم العرض من الصناعات الغذائية المهمة على مستوى دول العالم خاصة بعد اتجاه الصين والهند للوقود الحيوى وبالتالى عند الحديث عن تقييد الاستيراد فلابد من حدوث وقفة ودراسة وتأمل ويتساءل.. لماذا يتم منع الاستيراد وأى السلع هى التى سيطبق عليها ذلك، أم ستكون العملية بدون تخطيط وتحديد؟! وبطبيعة الحال تصبح الاجابة هى عدم القدرة على تقييد أو منع الاستيراد فى ظل انخفاض حجم العرض العالمى وبالتالى العرض داخل السوق المحلى وكذلك فى ظل ارتفاع مستويات الأسعار وعلى ذلك يمكن تطبيق التقييد على سلع مهمة غير متوافر البديل المحلى لها مثل الاضافات الغذائية اللازمة لصناعة الألبان والخميرة واللبن والخضروات وغيرها.

ولابد من التأكيد على ان المادة الخام فى الصناعات الغذائية تكاد تكون شحيحة فى الأسعار الخارجية ولا يمكن توافرها إلا من خلال الاستيراد.

وأشار إلى أنه بالنسبة للسلع المتوافرة محليا والتى تكاد تكون محتكرة للأسواق ومتحكمة فى الأسعار داخل السوق لابد من وجود منافس لها يخرجها من الصبغة الاحتكارية والعمل على تطوير منتجاتها بدلا من التركيز فى احتكار السلعة دون تجويد أو تحديث والاقتصار على ارتفاع أسعارها بصورة متوالية.

عماد عابدين:

العرض يتراجع والأسعار ترتفع

عماد عابدين سكرتير شعبة المواد الغذائية بغرفة تجارة القاهرة يتساءل حول كيفية تقييد العملية الاستيرادية فى ظل وجود نقص فى الكميات المطلوبة من جانب المستهلكين بالسوق المحلية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية الغذائية وايضا لا يمكن إجراء هذا التقييد فى ظل الارتفاعات المتوالية للأسعار داخل السوق المحلية.

وأشار إلى ان أكثر الدلائل على عدم امكانية تطبيق ذلك التقييد للاستيراد بصورة عشوائية هو ما قامت به وزارة المالية خلال العام الجارى بإجراء تعديلات على الرسوم الجمركية للكثير من السلع الأساسية بهدف مواجهة الغلاء من خلال صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل التعريفة الجمركية لمراعاة البعد الاجتماعى وذلك لتخفيف العبء عن المواطن.

وأوضح ان التخفيض شمل ١١١ صنفا خاصة فئات الجمارك للسلع الأساسية مثل مستحضرات البان الاطفال الرضع والزيوت النباتية والأرز والأجبان وكذلك المواد الأساسية فى صناعة البناء والتشييد مثل الأسمنت والمواد الخام فى صناعة الحديد الصلب.

وقال ان خطوة مهمة لكبح جماح أى زيادة كبيرة فى الأسعار لاى سلعة يكون من خلال العملية الاستيرادية التى تحاول ان تحقق التوازن فى السعر طالما سيكون هناك منتج آخر منافس من الخارج بنفس الجودة والمواصفات وسيجعل ذلك ضرورة اتجاه المنتج المحلى نحو تخفيض أسعاره حتى لا يفقد السوق والعملاء خاصة ان المستهلك يبحث عن السعر المنخفض.

إبراهيم سودان:

الدعوة لتقييد الاستيراد .. «قمة التهريج»

إبراهيم سودان رئيس لجنة الاستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال العربية يبدأ حديثه قائلا ان الدعوة لتقييد الاستيراد «قمة التهريج» فكيف يتم ذلك فى ظل دولة تقوم باستيراد قرابة ٧٥٪ من اجمالى احتياجاتها الكلية من الاسواق الخارجية.. ولا جدال أن الجميع يتمنى الاستغناء عن تلك الاسواق.. ولكن هناك حقائق لايمكن اغفالها من بينها وجود عجز كبير فى الميزان التجارى المصرى مع الدول الخارجية اى زيادة الواردات مقارنة بالصادرات وذلك فى ظل تراجع السياسات الزراعية على مدى ٤٠ عاما ماضية ومن أمثلة الفجوة الكبيرة فى السلع الأساسية يتم استيراد ١٣ مليون طن من القمح ونسبة ٨٥٪ من الزيوت النباتية يتم استيرادها، و٨٠٪ من البقول من الخارج، و٩٠٪ من العدس والذرة اضافة الى السكر واللحوم والأسماك.

وأشار إلى أن هناك مطالب برفع القيود المانعة للاستيراد مثل القيود المفروضة على الحقوق الائتمانية الخاصة بالاستيراد السلعى وهناك ضرورة لازالة هذه العقبات موضحا انه فى ظل اليات السوق الحرة فإن العرض والطلب يحددان الاتجاه الى العملية الاستيرادية من عدمه، كما أن هناك خامات أساسية للإنتاج لايمكن الاستغناء عنها وتحتاج الى ضرورة توفيرها من الاسواق الخارجية لتسيير العجلة الانتاجية لمختلف الصناعات القائمة حتى لايتم تعطيلها.

وأوضح أن العملية الاستيرادية لم تكن بالشكل اليسير مثلما كانت فى الماضى حيث أدى ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب من الدول المختلفة الى وجود نقص فى العديد من السلع الأساسية وبالتالى اصبح المستورد يتحكم فى المشترى ولن يلجأ الأخير الى ذلك الا اذا كان هناك عجز كبير فى السوق الداخلية ويضطر لتوفيره بالاستيراد.

وقال سودان انه بالنسبة لفتح استيراد الدواجن بدون رسوم جمركية فهو حالة استثنائية لايمكن القياس عليها لأنها صناعة تعرضت للكثير من الخسائر والنكسات وتحتاج الى المزيد من الوقت لدعمها واعادتها مرة اخرى وبالتالى لابد من توازن لحمايتها من خلال الرسوم المفروضة والمقدرة بحوالى ٢٠٪ حتى لايتم فتح الباب على مصراعيه والقضاء على الصناعة الوطنية كلية.

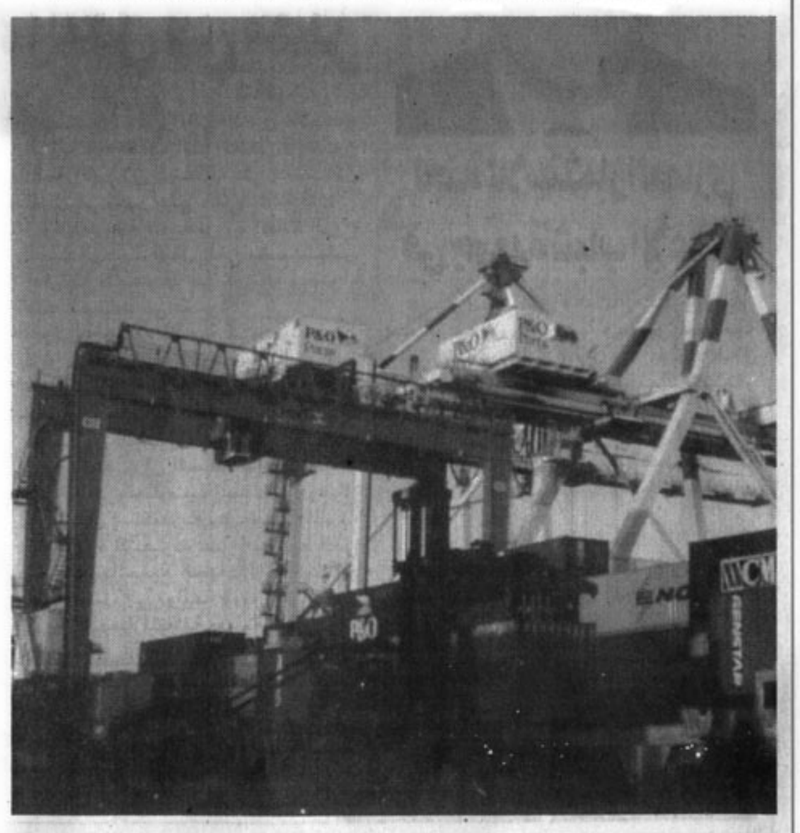

ـه أم إغـلاق الأسواق بالضبة والمفتـاح؟

التطوير وتحسين الجودة أفضل من الحماية.. والاستثناء فى الغذاء والخدمات والآلات

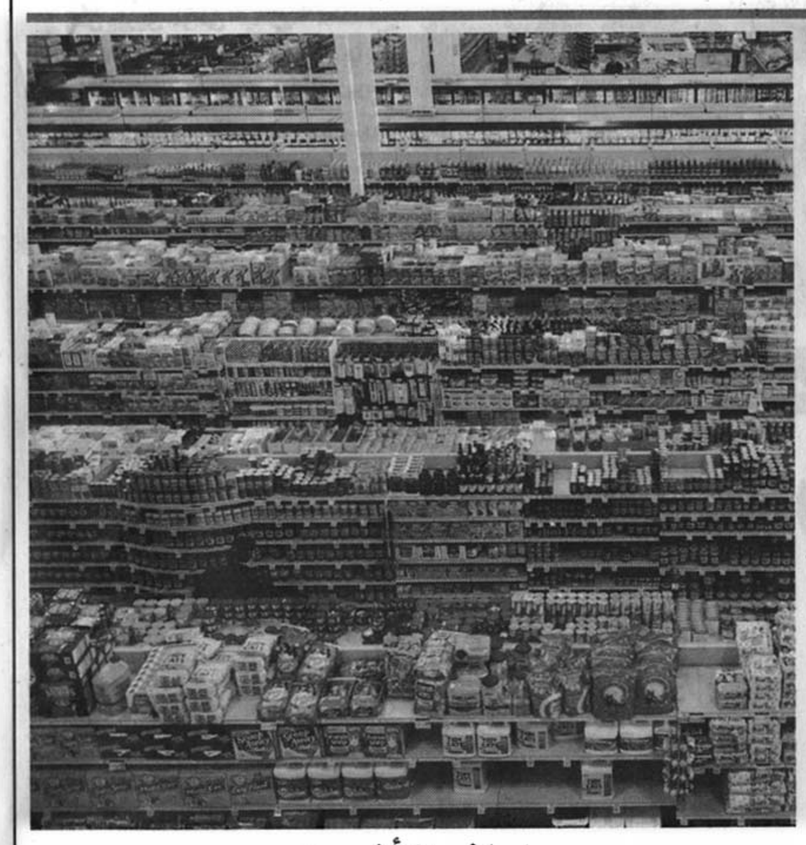

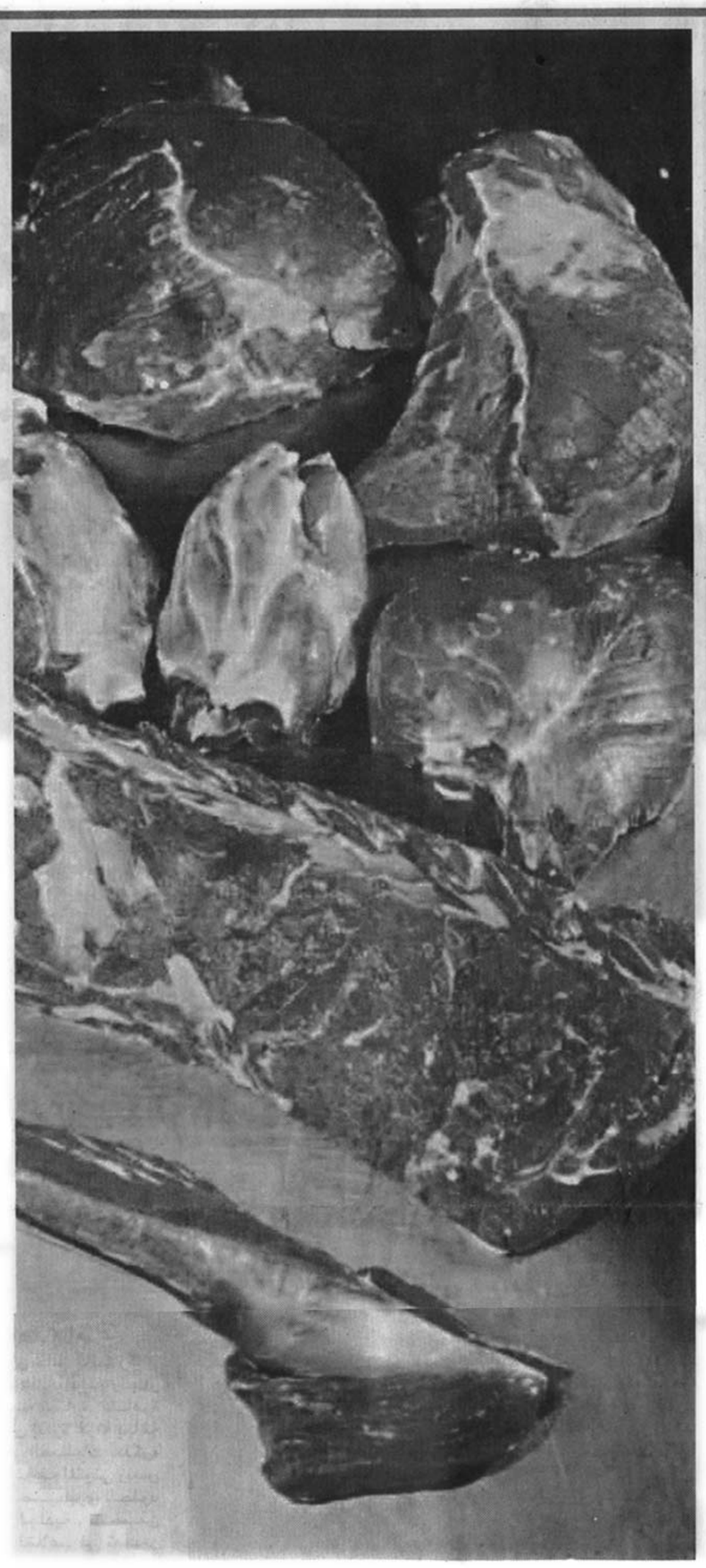

المهندس على موسى:

الإغراق.. له لوائح

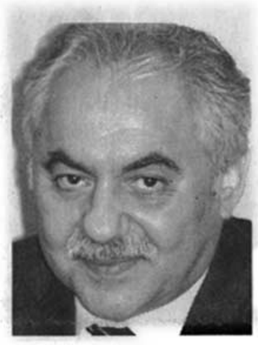

المهندس على موسى رئيس مجلس الأعمال المصرى الفرنسى ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة القاهرة، يقول ان فرض القيود على الاستيراد بصورة عشوائية بطبيعة الحال من الأمور المرفوضة وفى نفس الوقت هناك حاجة للحفاظ على المنتج المحلى والعمل على حمايته خاصة إذا كان لديه القدرة على توفير احتياجات الاستهلاك الداخلى.

وأشار إلى ان الاتجاه لتقييد الاستيراد بدعوى الإغراق من المنتجات الخارجية للسلع الوطنية أمر غير مقبول.. لان الاغراق بنى على فرضيات واضحة من خلال منظمات عالمية تحت أطر ولوائح محددة ولا يتم بصورة عشوائية أو غير مدروسة ومثال ذلك صناعة مثل الألومنيوم التى تعد من الصناعات الوطنية الناجحة وكثيفة العمالة وتعتمد على صناعة البوكسيد المادة الأولية وبدأت بعض الدول فى انتاج تلك الخامة فهل فى هذه الحالة تفتح السوق على مصراعيها دون دراسة لتدعياته ولكن فى سلعة أخرى مثل إطارات الكاوتش عملية فرض رسوم إغراق على وارداتها من الدول الآسيوية غير ناجح لأنها تهدف إلى حماية استثمار أجنبى ولا يقوم كذلك بتوفير المقاسات والمتطلبات الكاملة للمستهلك.

جلال الزوربا:

التقييد.. مرفوض

جلال الزوربا رئيس اتحاد الصناعات يقول ان هناك رفضا تاما لفرض أى قيود أومعوقات على استيراد أى سلعة من أى دولة من دول العالم.. حتى فى وجود البديل المحلى.. ولكن مع الأخذ فى الاعتبار ان يكون هناك ضمان لتوفير عدالة المنافسة بين السلع المحلية ومثيلتها المستوردة من الخارج حتى لا تكون هناك ممارسات ضارة بالصناعة الوطنية مثل التحايل المتمثل فى ضرب الفواتير وادخال البضاعة بأقل من قيمتها الحقيقية حتى تخضع لرسوم جمركية أقل من المفروض سدادها أو ادخالها بطرق غير مشروعة للتهريب.

وقال ان هناك تأييدا للاستيراد الذى يخدم المستهلك من حيث السلع الرخيصة فى السعر ولكن ايضا ذات جودة ومواصفات قياسية مطبقة بصورة سليمة.

واكد ان الصناعة الوطنية تتجه إلى التطوير والتحديث ولديها القدرة على منافسة أى سلعة خارجية ولكن بالنظر إلى المنتجات الصينية فهناك دعم متكامل من الحكومة لمنتجاتها يصل إلى ١٧٪ على صادراتها و٢٠٪ على العملة الصينية مما يجعلها تنافس المنتجات الأخرى.

إبراهيم أبوعميرة:

امنعوا السلع الصينية الرديئة

إبراهيم أبوعميرة نائب رئيس الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس الغرفة المصرية المغربية يبدأ حديثه مطالبا باتخاذ قرار وطنى لمنع السلع المستوردة خاصة الصينية التى يوجد فيها حوالى ٩٠٪ من المنتجات الرديئة ورخص اسعارها يلحق الضرر بالصناعة الوطنية وكوسيلة لحماية المستهلك من تلك المنتجات المفتقرة لعلامات الجودة والمواصفات القياسية المحددة.

وأشار الى ان مهمة جهاز حماية المستهلك هى العمل على تجريم تداول تلك البضائع المستوردة مثلما يطبق فى دولة عربية كالمغرب وخاصة منع تداولها فى المواد الغذائية لما لها من آثار سلبية على صحة المستهلك.

وطالب بفرض قوانين لضبط العملية الاستيرادية لتوفير الحماية اللازمة للمستهلك والمنتج الوطنى بحيث يتم رفض المنتج الردىء وقال ان تقنين العمليات الاستيرادية ليس ضد مبادئ حرية التجارة ومتطلبات منظمة التجارة العالمية من حرية التداول للسلع ولكن هناك طريقة تنظيمية لمحاربة كل ما هو ضار بصحة المستهلك حتى لو كان السعر أقل بمراحل من السعر المثيل للمنتج المحلى.. لأن الاضرار اللاحقة ستفوق الفرق المؤقت فى الأسعار.

عاطف الأشمونى:

الاستثناءات مطلوبة لحماية المستهلك

عاطف الاشمونى سكرتير عام غرفة تجارة القاهرة يرى أن مصلحة المستهلك هى الشغل الشاغل لجميع الجهات المسئولة لذلك تسعى لتوفير السلع بسعر مناسب وهذا ما يتم الحرص عليه ايضا من جانب التجار فى مختلف القطاعات وعدم المغالاة فى نسب الربحية المحققة.

أضاف ان ذلك لايعنى فتح الابواب دون ضوابط خاصة بالنسبة للسلع التى يتوافر فيها انتاج وفير وجودة عالية ويغطى احتياجات السوق المحلية دون حدوث أزمة فى حجم العرض لتلبية جميع الطلبات المقدمة.. وفى نفس الوقت هناك حاجة الى حماية الصناعة الوطنية وتوفيرها مثل الدواجن فلا جدال أنها تعرضت لأزمات عديدة مع ظهور مرض انفلونزا الطيور واصبحت مكبلة بعوائق كثيرة وهو الامر الذى ساهم فى زيادة أسعارها ولكن لابد من منحها الفرصة والمهلة من الوقت حتى تعود لقدرتها التصنيعية والتواجد فى الأسواق مثلما كانت من قبل دون حدوث اختلالات هيكلية فيها ثم يبدأ بعد ذلك الحساب لمستويات اسعارها حيث ستتجه تلقائيا الى التراجع مع تنميتها وقدرتها على الصمود والتواجد مرة أخرى فى الأسواق.

عمرو عصفور:

المنع يولد الاحتكار

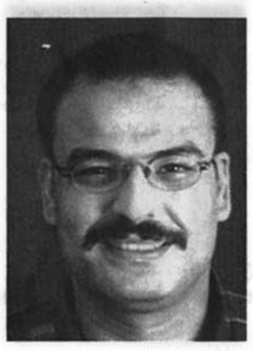

عمرو عصفور عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمواد الغذائية بالاتحاد العام للغرف التجارية يعارض فكرة تقييد الاستيراد لتحقيق هدف مهم وهو تلبية احتياجات المستهلك الاساسية خاصة اذا كان المنتج المحلى لايغطى تلك المتطلبات ففى هذه الحالة لماذا الاصرار على حماية المنتج الداخلى وتحقيق آثار سلبية للمستهلك؟

أشار إلى أن هناك حاجة ماسة لفتح باب الاستيراد بدون رسوم جمركية على الدواجن واللحوم بعد ان ارتفعت أسعارهما لمستويات عالية نتيجة زيادة الطلب مقارنة بالعرض وأصبح الحل الوحيد للسيطرة على تلك المستويات المرتفعة هو ضخ المزيد من تلك الأنواع فى السوق من خلال الاستيراد.

وأشار إلى أن من يتزعم حملة محاربة الاستيراد أو العمل على تقييده لايبغى من وراء ذلك سوى احتكار السوق نتيجة الرفض لمبدأ المنافسة المشروعة حتى لايكون هناك مجال لتحكم فئة من المنتجين فى احتكار السلعة وبالتالى التحكم فى تحديد أسعارها وكذلك عدم القدرة على التطوير والتحديث لمنتجاته طالما لايوجد منافس أمامه فى السوق.

وقال إن المبدأ الذى تتبعه الدول حاليا هو البحث عن السلعة فى أى دولة طالما ستوفر السلعة بالجودة والسعر الرخيص لتحقيق التوازن المطلوب للمستهلك داخل السوق المحلية وعدم تركه لقوى التحكم والسيطرة من جانب فئات محددة.

مصطفى العجوانى:

الحماية تمنع التطوير والتحديث

مصطفى العجوانى أمين الصندوق المساعد بغرفة تجارة القاهرة ورئيس مجموعة شركات «العجوانى» للآلات الثقيلة وعضو شعبة المستوردين بالغرفة يوضح أن هناك حاجة الى اجراء تفرقة بين السلع الأساسية للمستهلك والتى يوجد بديل محلى لها ولكن لايغطى كميات الاستهلاك مثل المستلزمات الغذائية كالألبان والجبن واللحوم والدواجن ويتطلب الأمر ضرورة استيرادها وبين السلع التى يوجد بديل محلى لها لديه القدرة على تغطية احتياجات السوق ولكن استمرار فرض الحماية وعدم فتح باب الاستيراد يقلل من قدرته على التجويد والتطوير مشيرا إلى أن فرض ٣٠٪ كرسوم جمركية على استيرد المواتير مثلا يعنى فرض قيود على العملية الاستيرادية واقرب الى سياسة الاغراق وهذا لا يكون فى مصلحة المستهلك النهائى واوضح أن الاتفاقيات العالمية لا تؤيد فرض قيود على الحركة التجارية سواء استيرادا او تصديرا وتفضل فتح الاسواق لحرية التعامل والعمل على خلق القدرة التنافسية المطلوبة للمنتجات المختلفة والتواكب مع المتطلبات والمتغيرات العالمية الحديثة المطبقة فى طرق واليات الانتاج.

يحيى طه عابدين:

ارتفاع أسعار الخامات يقلل منافسة المنتج الوطنى

يحيى طه عابدين عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية يرى أن هناك ارتفاعًا كبيرًا فى أسعار الخامات حتى أصبح يمثل ظاهرة سلبية على الصناعة خاصة بالنسبة للسلع الهندسية حيث أدى ارتفاع أسعار خامات الألومنيوم والنحاس ومختلف المعادن إلى خفض فى الانتاج فى الكثير من السلع الهندسية التى تعتمد على تلك الخامات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويؤكد أن المنتجين والصناع يواجهون بصورة متوالية ارتفاعًا فى أسعار الخامات الأساسية بشكل غير منطقى وغير مبرر وهذا ينعكس على السعر النهائى للسلعة ولا يجعلك فى وضع منافس للمنتجات الواردة المثيلة من الخارج والتى تفوز بأشكال مختلفة من الدعم يجعلها فى وضع أكثر تنافسية وقدرة على التسويق لمختلف الأسواق وتوافر امتيازات انتاج الحجم الضخم الذى يتميز بتخفيض التكاليف إلى أكبر صورة مختلفة وهذا ما تفتقر إلى تحقيقه الصناعات الوطنية حيث لم تصل إلى تلك المستويات الكبيرة من الانتاج.

وأشار إلى ضرورة تفعيل قوانين منع الاحتكار وايضا حماية المنافسة ومنع الاغراق وهناك العديد من الدول التى تقوم بفرض رسوم إغراق لحماية صناعاتها الوطنية حتى يتم الحفاظ كذلك على استقرار الأسواق وحمايتها من المنتجات الرخيصة غير المطابقة للمواصفات أو الجودة المطلوبة فى تلك السلع الواردة من الخارج.

د. نوال التطاوى:

الاتجاه لتخفيض التعريفة الجمركية

الدكتورة نوال التطاوى وزير الاقتصاد والتعاون الدولى الأسبق تشير الى ان الاتجاه العام فى مصر او باقى دول العالم هو العمل على تخفيض التعريفة الجمركية المطبقة لمزيد من الاستيراد من الخارج وليس الاتجاه نحو الغلق ووضع العراقيل خاصة فى ظل احتياج السوق للعديد من السلع الواجب توافرها من الخارج.

وأوضحت أن الاتفاقيات العالمية تدعو الى ضرورة التحرير خاصة منظمة التجارة العالمية «وأصبح الاتجاه نحو حماية المنتج المحلى يتم بصورة استثنائية وله مبرراته الواجب توافرها ولكن الاتجاه العام هو فتح باب التحرير أمام السلع الخارجية.

وأشارت الى ان الاساس هو العمل على التطوير والتحديث للمنتجات الوطنية حتى يمكنها الصمود أمام أى تيار خارجى خاصة ان الاتحاه نحو غلق الأبواب أما أى سوق يعنى المعاملة بالمثل وعدم القدرة على التصدير لتلك السوق وهذا لايعد فى مصلحة الاقتصاد القومى الذى يعتبر التصدير قضية مصيرية يوفر الآليات المختلفة لتحقيقها.